Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

تحليل 311
مارس 2023

الاتفاق السعودي-الإيراني: محددات النجاح والفشل

زيد عبد الوهاب

حقوق النشر والتأليف

أنقرة - تركيا / أورسام 2023 © ORSAM

ISBN: 978-625-8175-43-1

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصرياً لأورسام .ORSAM باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية، والتي يتم استخدامها بموجب قانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصحيح، لا يجوز استخدام محتوى هذا المنشور، أو إعادة طبعه ونشره بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM، الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن الرأي الرسمي لأورسام .ORSAM

تاريخ النشر: 29 مارس 2023

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط
العنو ان: أنقر ة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3
هاتف: 20 15 888 850 90+
فاكس: 48 39 439 (312) 90+
مصدر الصور المنشورة: **Anadolu Agency**

وفقًا للفقرة الثانية من المادة 5 من اللائحة الخاصة بإجراءات ومبادئ تطبيق Banderole ، فإن استخدام Banderole لهذا المنشور ليس إلزاميًا.

تحليل
311
مارس 2023

الاتفاق السعودي-الإيراني: محددات النجاح والفشل

عن المؤلف

د. زيد عبد الوهاب

ولد بغداد عام 1980 .حاصل ع درجة الماجست العلاقات الدولية/جامعة مؤتة, ودرجة الدكتوراه العلوم السياسية جامعة العلوم الاسلامية العالمية/الاردن, عضو الهيئة العلمية أكاديمية العلاقات الدولية/اسطنبول, باحث المركز العراقي للدراسات الاس؟اتيجية حتى العام 2015 ,إعلامي منذ العام 2005، شاركت العديد من المؤتمرات البحثية الإقليمية والدولية، كانت أطروحتي الدكتوراه عن اس؟اتيجية ادارة الرئيس أوباما تجاه الشرق الاوسط ولايته الأو، وحاليا خب دراسات العراق مركز دراسات اورسام.

المحتويات

03 مقدمة

05 محركات التقارب السعودي-الإيراني

10 محددات نجاح الاتفاقية السعودية-الإيرانية

10 أولا- نص "الاتفاقية" السعودية-الإيرانية

11 ثانيا- السياسات الخارجية الإيرانية

13 ثالثا- الموقف الأمريكي-الإسرائيلي

15 الخلاصة

مقدمة

اتفقت السعودية وإيران على إنهاء حالة القطيعة الدبلوماسية بينهما والتي دامت 7 سنين, بعد وساطات وجولات محادثات سرية وعلنية احتضنها العراق وعُمان, الأمر الذي أوصل الجانبين وفي تاريخ 10 آذار/مارس 2023 إلى اتفاقية تهيئ الأرضية السياسية لعودة العلاقات طبيعية بين الرياض وطهران، وإعلان الاتفاق وبنوده في الصين التي دخلت كداعمٍ وضامن لما عُرف بـ(الاتفاقية السعودية-الإيرانية).

نصت الاتفاقية ما بين الرياض وطهران على البنود المُعلنة الآتية[1]:

1 استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما وإعادة فتح سفارتيهما وممثلياتهما خلال مدة أقصاها شهران.

2 التأكيد على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

3 يعقد وزيرا الخارجية في البلدين اجتماعاً لتفعيل ذلك وترتيب تبادل السفراء ومناقشة سبل تعزيز العلاقات بينهما

4 تفعيل اتفاقية التعاون الأمني بينهما، الموقعة في 17 نيسان/ أبريل2001, والاتفاقية العامة للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة والشباب, الموقعة بتاريخ 27 أيار/ مايو 1998.

5 الحِرص على بذل كافة الجهود لتعزيز السلم والأمن الإقليمي والدولي.

وقّع على نص الاتفاقية المستشار الأمني لكلا البلدين، عن المملكة العربية السعودية وزير الدولة عضو مجلس الوزراء مستشار الأمن الوطني مساعد بن محمد العيبان، وعن الجمهورية الإسلامية الإيرانية أمين المجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني، استجابةً لمبادرة الرئيس الصيني شي جين بينغ.

شهِد البلدان -السعودية وإيران- قُبيل توقيع الاتفاقية أحداثا وحربا مباشرة وغير مباشرة "عبر وكلاء"، أزّمت علاقات الطرفين، وكادت أن توصل المنطقة إلى حافة الحرب المباشرة، فبعد إعلان الرياض تنفيذ حكم إعدام رجل الدين السعودي نمر النمر مطلع العام 2016, اقتحم

[1] نص البيان متاح على موقع وكالة الأنباء السعودية واس المنشور بتاريخ 10/03/2023 على الرابط:
https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=2433228

محتجون إيرانيون السفارة السعودية في مشهد وأحرقوا كافة مبانيها، الأمر الذي أدى إلى نشوب أزمة دبلوماسية حادة وصلت إلى حد سحب السفراء وقطع العلاقات الدبلوماسية وتصعيد إعلامي ما بين البلدين. أما على الجانب الأمني الذي فاقم من وقعِ الأزمة وشدتها، هو قصف إيران لمنشآت أرامكو النفطية عبر حلفائها بالطائرات المسيرة في عمق الأراضي السعودية في أيلول/سبتمبر 2019، فضلا عن قصف ناقلات تحمل النفط السعودي في الخليج العربي وبحر عمان، وضرب أهداف حيوية في مناطق جيزان وظهران الجنوب وأبها وخميس مشيط بالصواريخ الباليستية. بينما كان أغلب الرد السعودي على ميليشيات الحوثي، حلفاء إيران في اليمن، والذين تبنوا حرب الإنابة المعلنة تجاه الأراضي والمنشآت السعودية، وكانت أغلب غارات سلاح الجو السعودي وكذلك التحالف العربي ضد قيادات ومعسكرات ومخازن أسلحة الحوثيين، وكذلك مشاركة غير مُعلنة في ضرب أهداف إيرانية داخل الأراضي السورية.

هدّدت الخصومة بين السعودية وإيران الاستقرار الأمني الهش في منطقة الخليج وأظهرت محدودية فاعلية الضمانات الأمنية التي توفّرها الولايات المتحدة لحلفائها العرب حين شنّ الحوثيون، حلفاء إيران، هجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ على منشآت نفطية ومواقع استراتيجية أخرى في السعودية في العام 2019، فضلًا عن شنّهم هجمات على الإمارات العربية المتحدة.

الملف اليمني أحد أهم مرتكزات الاتفاق السعودي-الإيراني

محركات التقارب السعودي-الإيراني

عانت منطقة الشرق الأوسط من حالة التدافع الأمني الإقليمي بين طهران والرياض، وكانت تكلفة ذلك التدافع والتنافس عليهما باهضة للغاية، وكذلك على الدول التي كانت ساحة المواجهة المباشرة وغير المباشرة بينهما. فالحرب في اليمن والتصادم في مياه الخليج العربي، والتنافس في العراق ولبنان وسوريا كلّف الطرفين اقتصاديا وأمنيا، بينما الحوار وفتح باب التفاوض حول الملفات المتداخلة في مساحات نفوذ الطرفين، قد يخفف من حدة التدافع وتصل أطراف الأزمة إلى قاعدة "اللاصفرية" في العلاقات الدولية، والتي تعني "لا غالب" في مساحة التنافس الإقليمي في الشرق الأوسط.

كانت حادثة قصف منشآت أرامكو النفطية بالطائرات المسيّرة نقطة تحول في السياسة الخارجية السعودية، فردة فعل الولايات المتحدة على هجمات أرامكو وتصريح الرئيس السابق دونالد ترمب "هذا هجوم على السعودية وليس على الولايات المتحدة"، دفع الرياض إلى الذهاب في سياساتها الخارجية بعيدا عن واشنطن، ومن ثم التفكير بمراجعة قواعد إدارة الحرب والتنافس الإقليمي مع إيران والذي تحول إلى حرب استنزاف مجهولة النهايات والمصير. لا توجد إحصائيات دقيقة عن خسائر السعودية في حرب اليمن، ولكن أغلب التقديرات تشير إلى أن الرياض تكبدت ما يزيد على 100 مليار دولار بسبب الحرب في اليمن. وقد دعاها ذلك في آذار/مارس 2021 وعلى لسان وزير خارجيتها فيصل بن فرحان, إلى إطلاق مبادرة لوقف الحرب في اليمن, تضمنت وقفًا شاملًا لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد تحت إشراف الأمم المتحدة, ورغم أن هذه المبادرة لم تحظ بفرصة للنجاح فإنّ طرفَي الصراع في اليمن توصّلا إلى هدنة لوقف القتال في رمضان عام 2022؛ وذلك بعد فشل آخر هجوم حوثي كبير للسيطرة على محافظة مأرب الغنية بالنفط. ورغم عدم الاتفاق على تجديد الهدنة فإنها استمرت، ما أحيا الآمال بإمكانية وقف هذه الحرب. وفي الوقت نفسه، أرسلت إيران، التي أخذت تتطلع في عهد إبراهيم رئيسي إلى تحسين العلاقات مع السعودية للخروج من عزلتها الإقليمية وتخفيف الضغوط الغربية عليها، إشارات تعبّر عن استعدادها لتقديم المساعدة في وقف حرب اليمن من أجل تحسين العلاقات مع المملكة العربية السعودية [2].

[2] دوافع الاتفاق السعودي - الصيني - الإيراني وآفاقه، تقدير موقف لوحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 14 آذار/مارس 2023 , ص3.

المسيرات الإيرانية تقصف منشآت آرامكو السعودية

يعدُ الاتفاق السعودي-الإيراني ردة فعل لصانع القرار في الرياض على السياسة الأميركية تجاه أمن الشرق الأوسط

تعتقد المملكة العربية السعودية بأن الموقف الأمريكي من إيران يتراوح بين خيارين اثنين، **الأول:** بأن هناك عودة مرتقبة للاتفاق النووي بعد لقاء الرئيس الإيراني برئيس الوكالة الدولية للطاقة النووية وتقديمه جملة تسهيلات لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة النووية فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، منها إعادة كاميرات المراقبة للمفاعلات النووية وزيادة الزيارات الميدانية لمراقبي الوكالة، وفتح مواقع جديدة لم تعلن عنها طهران سابقا.

سيعني تفعيل هذا الخيار أن إيران ستعود أقوى في المنطقة، وستشهد انتعاشة اقتصادية عبر رفع العقوبات عنها، وبالتالي ستتصاعد الفاعلية الأمنية لطهران في المنطقة. يمكن القول أن تحويل إيران من عدو إلى صديق عبر اتفاق إقليمي برعاية دولية، سيعني بالنسبة للسعودية إيقاف المزيد من الاستنزاف في حرب إنابة طالت ما بين الطرفين.

يعدُ الاتفاق السعودي-الإيراني ردة فعل لصانع القرار في الرياض على السياسة الأميركية تجاه أمن الشرق الأوسط، وهو أيضا تحوط سعودي مسبق من احتمالية رفع العقوبات الغربية عن إيران والعودة إلى الاتفاق النووي، وضد انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة من خلال إعادة رسم خارطة العلاقات مع الدول الإقليمية الكبرى في المنطقة وعلى رأسها إيران وتركيا.

قد يكون **الخيار الثاني** الذي تراعيه السعودية أيضا، بأن هناك استعدادات دولية وإقليمية من لدن الولايات المتحدة وربما أبلغت بها حلفائها في المنطقة، عن قرب إطلاق حملة عسكرية محدودة ضد المفاعلات النووية الإيرانية، وقد أوصل هذه الرسالة في جولته الأخيرة في الشرق الأوسط وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن. وفي حال مُضي الولايات المتحدة وإسرائيل نحو هذا الخيار الاستراتيجي، فإن تفعيل بنود الاتفاق السعودي الإيراني سيحيد السعودية ومصالحها الاقتصادية من أن تكون طرفاً في صراع عسكري محتمل لن يكون محدودا في مدياته الجغرافية والزمانية، وستكون له تداعيات على منطقة الخليج العربي وأمن الطاقة العالمي.

ستحقّق السعودية منافع كبرى من خفض وتيرة التصعيد في المنطقة وإنهاء الحرب في اليمن، إذ ستتمكن من العمل على تنفيذ أهداف رؤيتها للعام 2030, لكن

ليس كل شيء إيجابيًا بالنسبة إلى المملكة بعد. فالبيان الثلاثي الذي صدر في 10 آذار/مارس لم يأتِ على ذكر خطوة إيرانية محدّدة بشأن اليمن، ولم يكن واضحًا حيال حجم الدور الذي ستؤدّيه الصين في سائر فصول عملية المصالحة.

تعيش إيران حركة احتجاجية شعبية داخلية أرهقت الحكومة والقوى الأمنية، تُضاف إلى اقتصاد منهكٍ بعقوبات غربية شلّت عجلة الصناعة والتجارة والدورة الاقتصادية، وانعكست سلباً على حياة المجتمع الإيراني الذي يرزح أساساً مع حكومته تحت ضغوط غربية، إثر تعثّر المفاوضات النووية مع مجموعة 5+1 في فيينا، ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وزادت الضغوط عندما لوّحت إسرائيل باللجوء إلى القوة لوقف المشروع النووي الإيراني ومشروع الصواريخ الباليستية والطيران المسيّر الذي دخل الحرب الأوكرانية إلى جانب الروس، الأمر الذي زاد من غضب الغرب المتحفّز لفرض عقوبات جديدة على إيران.

ألحقت العقوبات الاقتصادية أضرارًا بالغة في الاقتصاد الإيراني الذي يعتمد بصورة كبيرة على تصدير النفط. وتذكر تقديرات إيرانية أن خسائر إيران بلغت 150 مليار دولار بسبب هذه العقوبات[3] كما ألحقت العقوبات أضرارًا كبيرة باقتصاد الحرس الثوري، الذي صنّفه الرئيس ترامب عام 2018 منظمة إرهابية.

أبدى الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ومنذ توليه السلطة في إيران منتصف العام 2021, رغبة واضحة في الانفتاح على المملكة العربية السعودية, وكان هناك انطباع سائد في مراكز صنع القرار في طهران, إن الوصول إلى تسوية مع الرياض في ملفات المنطقة, يمكن أن يثمر عن دعم سعودي لإحياء الاتفاق النووي الذي يعدّ شرطًا لرفع العقوبات غير المسبوقة التي فرضتها إدارة الرئيس ترامب على إيران.

رغم تقديم إيران تسهيلات للوكالة الدولية للطاقة الذرية وضمانات رفيعة المستوى للتعاون معها والمشاركة في المناقشات التقنية وتقديم التنازلات المطلوبة لتفعيل كاميرات المراقبة وزيادة نشاط مفتشي الوكالة وفتح أبواب المنشآت النووية أمامهم للمزيد من أنشطة التحقق والرصد, فإن إعلان مديرة الاستخبارات الوطنية الأميركية في شباط/فبراير 2023، أن (إيران زادت من وتيرة برنامجها النووي، وأجرت بحوثا وأنشطة تطوير تقربها من إنتاج المواد اللازمة لصنع سلاح نووي، وأن إيران لا تزال تمثل تهديدا لإسرائيل)[4]، يُبقي الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة في حالة تأهب للجوء إلى الحل العسكري لضرب المفاعلات والإضرار بالبرنامج النووي الإيراني.

التظاهرات الشعبية ضد النظام الإيران

[3] تصريح للرئيس الإيراني السابق حسن روحاني في سبتمبر/أيلول 2020.

[4] جلسة استماع لتقرير مديرة الاستخبارات الوطنية الأميركية أفريل هينز أمام لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الأميركي بتاريخ 9 آذار/مارس 2023.

لقاء ولي العهد السعودي بالرئيس الصيني في الرياض

عرض الرئيس الصيني شي جين بينغ على ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان نهاية العام الماضي التوسط للمصالحة بين السعودية وإيران

إن لجوء إيران إلى الاتفاق مع السعودية وتحييدها عن الالتزام مع الولايات المتحدة في تسهيل مهمة الضربة العسكرية للمفاعلات الإيرانية، يصعب على واشنطن خيار التصعيد ضد طهران، كون أن السعودية حليف استراتيجي لا يمكن تجاهله في أي مهمة عسكرية في المنطقة، نظرا لموقعها الجيواستراتيجي في الخليج، وفي ظل وجود قواعد دعم لوجستي مشتركة على الأراضي السعودية تسهل من مهام القيادة العسكرية الأمريكية في الخليج والشرق الأوسط.

تدور السياسة الخارجية للصين تجاه الشرق الأوسط حول محورين أساسيين، الأول: التعاون العسكري ومبيعات الأسلحة باعتبار سوق الشرق الأوسط سوقاً واعدة ومهمة للسلاح والصناعات العسكرية والمدنية الصينية. أما المحور الثاني: فهو محور النفط والطاقة اللذان يشملان مصدرين أساسيين للصناعات الصينية[5].

تدرك بكين أن الشرق الأوسط منطقة نفوذ أمريكي وتعج بالمخاطر السياسية والتنافس الاستراتيجي، الأمر الذي يستوجب الحذر حين الاقتراب نحوه، ومع وجود ذلك الحذر الاستراتيجي، فقد اجتهدت الصين في إعادة ترتيب أوراقها السياسية، وسعت لإبراز نشاطها في الشرق الأوسط واتخذت خطوات للتوسط في نزاعات الشرق الأوسط، ربما أولها هي الوساطة في الاتفاق السعودي-الإيراني الذي كان بمثابة مفاجأة، فلم يُعهد على السياسة الخارجية الصينية التدخل في قضايا أمنية معقدة بين دولتين كبيرتين متصارعتين في المنطقة.

عرض الرئيس الصيني شي جين بينغ على ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان نهاية العام الماضي التوسط للمصالحة بين السعودية وإيران، حيث أن المحادثة الأولية بين الزعيم الصيني وولي العهد السعودي جرت خلال لقاءات ثنائية في قمة بالرياض في ديسمبر 2022، ومن ذلك كان التأسيس للاتفاق ما بين الرياض وطهران[6]. حيث رغبت الصين أن تكون جسرا بين المملكة العربية السعودية وإيران. إن الذي شجع الصين على تبني الوساطة بين الطرفين هو عمق العلاقات التجارية ما بين أطراف الاتفاق، فقد

[5] زيد الأعظمي، استراتيجية الصين تجاه مصادر الطاقة في الشرق الأوسط، بحث مقدم لمركز دراسات أورسام (مؤتمر الديناميكيات المتغيرة للطاقة والبيئة والأمن الغذائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، اسطنبول، ص8.

[6] خبر الوساطة الصينية مصدره وكالة الأنباء الفرنسية نقلا عن مسؤول سعودي لم يكشف عن اسمه، تاريخ نشر الخبر 15 آذار/مارس 2023.

أصبحت بكين خلال الأعوام الأخيرة الشريك التجاري الأول للرياض بتعاملات تخطت قيمتها 87 مليار دولار خلال العام 2022, كما أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لإيران بتعاملات تخطت قيمتها 17 مليار دولار[7].

على الرغم من استضافة العراق وعُمان للمحادثات، إلا أن رغبة الصين في تولي زمام المبادرة قد لقيت رغبة الرياض وطهران في منحها فوزًا دبلوماسيًا، وهو مؤشر صارخ على نفوذ الصين المتزايد على أكبر قوتين في الخليج. يمكن وصف الصين على أنها ضامن لإنجاح الاتفاق السعودي-الإيراني وليس وسيطا فقط، وهناك مصلحة ثلاثية مشتركة بأن ينجح الاتفاق وتتحقق كل فقراته، ليتحول الدور الصيني في منطقة الشرق الأوسط من بعده التجاري الاقتصادي المتحفظ، نحو دور الفاعل الأمني الاستراتيجي المضاهي لدور الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك وفي حال نجاح الاتفاق الإيراني-السعودي، تكون بكين قد كسرت احتكار واشنطن الأمني لمنطقة الشرق الأوسط على أنها منطقة أمن قومي أمريكي لا يزاحمها عليها أحد.

[7] محمد المنشاوي، دور أميركي آخذ في الأفول.. هل يغير الاتفاق السعودي الإيراني خريطة الاصطفاف في الشرق الأوسط؟، تقرير على موقع الجزيرة، تاريخ النشر 11 آذار/مارس 2023.

محددات نجاح الاتفاقية السعودية-الإيرانية

مصطفى الكاظمي كان مدير جلسات الحوار بين إيران والرياض في بغداد

يمثل قرار عقد اتفاقية استئناف العلاقات الدبلوماسية ما بين الرياض وطهران تطورا ملحوظا ومؤثرا في سياق تفاعلات المنطقة الأمنية والاقتصادية، لاسيما وأنهما من كبريات دول المنطقة اللتان لهما التأثير المباشر في العديد من الملفات الإقليمية المعقدة، والتوافق بينهما على تلك الملفات يمكن أن يرسم خارطة طريق لتهدئة وحل كافة المعضلات الأمنية والاقتصادية ذات الصلة باستقرار الشرق الأوسط وإبعاد شبح الحرب الدائم عنه، وأبرزها العراق وسوريا واليمن ولبنان وأمن الخليج العربي والحدود ومضيقي هرمز وباب المندب والبحر الأحمر وإمدادات الطاقة بين كل تلك العقد الاستراتيجية.

يشكّل اتفاق السعودية وإيران على استئناف علاقاتهما الدبلوماسية تطوّرًا مرحّبًا به. لكن ربما لن يتمكّن من تسوية جميع المسائل الخلافية بين البلدَين أو إنهاء خصومتهما، ناهيك عن استباق محاولات بعض القوى الإقليمية والدولية إفساد الأمور. فهناك جملة من المحددات التي يمكنها ضمان نجاح وسريان الاتفاق ومدخلا نحو تحقيق استقرار المنطقة، وفي نفس الوقت قد تكون سببا في فشل الاتفاق والعودة إلى مناخ ما قبله من تصعيد واتهامات متبادلة ما بين الرياض وطهران، ولعل ذلك لا يخدم مصالح المنطقة واستقرارها ويبعث شبح التصعيد العسكري من جديد ... ومن أبرز تلك المحددات هي:

أولا- نص "الاتفاقية" السعودية-الإيرانية

يمكن القول أن ما اتفق عليه الجانبان السعودي والإيراني هو (إعلان مبادئ) أو (إعلان نوايا) أكثر من كونه (اتفاق) واضح المعالم ما بين دولتين بينهما صراع مُستدام، فنص "الاتفاقية" تضمن فقرات عامة لا يمكن الاستناد عليها في وصف "الاتفاق"، خاصة وأنه تضمن فقرة تؤكد على "التعاون الأمني" ما بين البلدين والذي من المفترض أن يأتي بعد تحقيق ضمانات أمنية مطمئِنة تحقق مبدأ (التعاون)، والذي يعني بالتأكيد التواصل والتنسيق على أعلى المستويات الاستراتيجية من خلال المؤسسات الأمنية والاستخبارية، ولعل طبيعة الملفات الشائكة بينهما تتطلب شرحا وافياً لكل ملف، وأسئلة حول طبيعة الالتزامات المُقدمة من الطرفين لإنجاح خطوة "استئناف العلاقات" وبدأ صفحة جديدة من الحوار بينهما. قد تكون هناك فقرات غير معلنة ما بين الطرفين تتعلق بمسألة البحث عن "ضمانات" أمنية بالدرجة الأساس، وهذا وارد في أغلب اتفاقيات التسوية بين النظم السياسية لما بعد الأزمة.

تبدأ المفاوضات بين أطراف الصراع استعداداً للتسوية ما بين المؤسسات الأمنية والاستخبارية بطريقة مباشرة أو عبر الأطراف الوسيطة والدول المضيفة لجولات الحوار، والتي تعمل على تأسيس أرضية تفاوضية لحل العُقد الأمنية وتضييق هوة الخلافات وتقديم ضمانات حولها، فإذا نجحت في ذلك فهي تمهد الطريق نحو مرحلة نقل دائرة التفاوض والحوار من المؤسسة الأمنية إلى المؤسسة الدبلوماسية في مؤشر آخر على نجاح أفكار التطبيع، والتي بدورها تتبنى إكمال متطلبات إعلان "الاتفاقية" والتي تبدأ من التطبيع واستئناف العلاقات الدبلوماسية ومن ثم التعاون الأمني.

لعب العراق وعُمان أدوار الوساطة واستضافة الحوارات ما بين الرياض وطهران ولعدة جولات، لم تعلن مسقط عن أعدادها، بينما أُعلن عن 5 منها في بغداد في عهد رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي، الذي قال بخصوص الاتفاق السعودي-الإيراني:

(كان الحوار السعودي - الإيراني على مستوى رؤساء الأجهزة وكان صريحاً ومثمراً، والتقوا للمرة الأولى وجهاً لوجه وتكلموا بكل صراحة. الإيرانيون سمعوا وجهة النظر السعودية. وسمع السعوديون وجهة النظر الإيرانية. وكان الحوار مبنياً على الصراحة والوضوح. وحصل اعتراف بحدوث أخطاء بينها ما حصل للسفارة السعودية في طهران. وكان هناك اتفاق على بناء عناصر الثقة بينهما في المرحلة الأولى، ثم الانتقال إلى الحوار الدبلوماسي وعودة العلاقات)[8].

لم تكن ورقة "الاتفاق السعودي-الإيراني" في الصين مُوقعة من طرف مؤسسة الخارجية لكلا الدولتين، بل وَقعت عليها مستشار الأمن القومي والوطني كما ورد في نص الاتفاقية المنشور في مقدمة هذه المقالة، وهذا قد يؤشر على أن الحوارات الأمنية التي تسبق المفاوضات الدبلوماسية مازالت غير حاسمة في تأسيس تسوية حقيقية نحو تطبيع مستدام، رغم مرور أكثر من سنتين على بدأ الحوارات كما أعلنت بغداد بوضوح، وربما هذا يدلل مرة أخرى على أن النص المُعلن في بكين كان "إعلان نوايا" أكثر من كونه "اتفاقية" ما بين الرياض وطهران.

كما أن منح فترة الشهرين الواردة في نص "الاتفاقية" السعودية-الإيرانية لاستئناف العلاقات الدبلوماسية وإعادة فتح السفارات تفتح باب الاسئلة حول مستوى الثقة بين الجانبين وإن كان بحاجة إلى اختبارات عملية لنوايا الطرفين، وهذا دلالة أخرى على أن مرحلة ما قبل "الاتفاق" وجولات الحوار في دول الوساطة، لم تتعزز إلى الدرجة التي يمكن أن يكون قرار إعادة فتح السفارة واستئناف عمل البعثات الدبلوماسية فوريا وعلى عجالة.

ثانيا- السياسات الخارجية الإيرانية

تميزت إيران بسياسة خارجية نشطة وفعالة في زمن الشاه وما بعده، لكنها ومنذ قيام ثورة عام 1979 واعتلاء الفقهاء قمة سدة الحكم، كان لها دور هام فى المنطقة وتأثير واضح أدى إلى حدوث تحولات جوهرية في طريقة الحكم وإدارة مفاصل الدولة وتحديدا في السياسة الخارجية، حيث برز العامل الديني والمذهبي بشكل كبير وصار مؤثرا في تشريع القرارات الداخلية وتنفيذ السياسة الخارجية.

يمكن وصف الثورة الإيرانية على أنها (ثورة آيديولوجية)، وأي سياسة خارجية تعتمد على الأيديولوجية، فهي تهدف إلى إحداث تأثير على محيطها ونقل هذه الآيديولوجية إلى من يحيط بها وتغيير هذا المحيط بما يتطابق مع أهدافها وغاياتها بأدوات عسكرية وثقافية، لتحقيق أهداف (دولة العدل الإلهي) أو (الحكومة الإسلامية). لذلك تحظى السياسة الخارجية بمكانة هامة لدى النخبة الايرانية الحاكمة، ولكن الدور والتأثير الأكثر وضوحا فيها فيعود إلى المرشد الأعلى وفقا لنظرية (ولاية الفقيه) التي تعطي المرشد صلاحية مطلقة في إدارة شؤون الدولة.

يعد مبدأ (تصدير الثورة) من أبرز مسببات التوتر بين إيران والمنطقة العربية خاصة ودول الشرق الأوسط عامة، ويعني ذلك المبدأ الآيديولوجي وجود دور فعّال للنظام الإيراني في تصدير أفكاره المؤمنة بمفاهيم ولاية الفقيه ودولة العدل الإلهي والحكومة الإسلامية، ومساندة قوى تتميز بنفس أفكاره وتنسجم مع أهدافه في المحيط الإقليمي، وإحدى حجج هذا الاتجاه هي أن أفضل وسائل الدفاع هي الهجوم، حيث يعد التدخل في شؤون دول أخرى إجراءً وقائياً يحمي الثورة من أي هجوم عليها سواء من القوى الإقليمية أو الدولية التي تُصنف أنها معادية للثورة، فأسست إيران لأجل ذلك مؤسسة أمنية تحت

[8] مقابلة رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي لصحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 12 مارس 2023 م، رقم العدد 16175.

مسمى (فيلق القدس) التابع للحرس الثوري، ليكون اليد الأمنية الضاربة العابرة للحدود في تنفيذ مبدأ (تصدير الثورة) في السياسة الخارجية، ومنحته صلاحية تفوق أحياناً صلاحيات وزارة الخارجية.

كان حدث احتلال الولايات المتحدة لكلٍ من أفغانستان والعراق خلال عامي2001 و2003، بمثابة توطئة لأن تلعب إيرانُ دورا كبيرا في المنطقة بسياسة خارجية أكثر انبساطا ونشاطا في محيطها العربي، فتمددت إيران في العراق ووصل تأثيرها الأمني والاقتصادي على دول جوار العراق الغربي، وازدادت قوة عبر توظيف الإمكانات الاقتصادية والأمنية والجيوسياسية للعراق في توسيع قدراتها، وكانت أحداث الثورات العربية في كل من سورية واليمن الفرص التي أذنت لإيران بالتمدد عبر حلفائها و أذرعها العسكرية وتمكينهم من السلطة هناك، لتتحول إلى منطلقات للتأثير في استقرار المنطقة وصناعة بؤر توتر وتهديد للدول المجاورة، فكانت المملكة العربية السعودية من أكثر الدول تضررا من هذا التوسع، فكانت أغلب المصالح الحيوية للسعودية تستهدف بالصواريخ من الأراضي اليمنية عبر ميليشيات الحوثي.

يمكن لهذه المقدمة التوضيحية للسياسة الخارجية الإيرانية النشطة بأبعادها الآيديولوجية والعسكرية العابرة للحدود، أن تضع أسئلة صعبة حول مدى استعداد إيران لتغيير منهاجها الثوري في السياسات الخارجية لتحقيق أهداف "الاتفاق" السعودي-الإيراني نحو التهدئة واستئناف علاقات طبيعية بين البلدين، ومدى قدرتها على مراجعة فاعلية مؤسسة الحرس الثوري وحجبها عن التأثير في العلاقات الدولية ولاسيما الإقليمية، وما هي فرص أن تقطع إيران صلاتها بالأذرع المسلحة في كلٍ من العراق (ميليشيات حزب الله والعصائب والنجباء) واليمن (أنصار الله) وسورية (ميليشيات زينبيون وفاطميون) وفي لبنان (ميليشيا حزب الله) وتقطع عنهم التمويل والدعم المالي واللوجستي؟

إن مثل هذه المراجعات الاستراتيجية لإيران في هوية "عسكرة السياسة الخارجية" تتطلب مراجعة لأفكار "الحكومة الإسلامية ومبدأ تصدير الثورة وإقامة دول العدل الإلهي" التي نص عليها الدستور الإيراني وتعديلها أو إعلان تجميدها، والتي منحت النظام في إيران شرعية وصلاحية التوسع في البيئة الإقليمية والانبساط في السياسة الخارجية، حتى تطمئن دول المنطقة أن لإيران قدرة على التحول إلى فكرة "إيران الدولة" والبراءة من فكرة "إيران الثورة"، والاختبار قد يكون من فرص نجاح الاتفاق السعودي-الإيراني.

يتعدى الخلاف السعودي-الإيراني الأبعاد الدبلوماسية أو التقنية أو حتى المقاربات السياسية، بقدر ما يُعد خلافاً بين مشروعين لهما خلفيات أيديولوجية متباينة، ويتبنى وفقاً كل طرف منهما معادلة إقليمية تختلف عن الآخر بشكل كُلي. فإن مشروع إيران التوسعي والمستند على نشر أدواتها ومد أذرعها عبر الإقليم، من خلال دعمها للجماعات المُسلحة المنتشرة في دول عدة، لا يستهدف الرياض بشكل أساسي، بقدر ما هو جزء من استراتيجية تحمي بها أمنها القومي، خشية من هجوم أمريكي مماثل لما حدث في العراق عام 2003.

نقلت صحيفة وول ستريت جورنال نقلا عن مسؤولين أمريكيين وسعوديين (أن إيران وافقت على وقف إرسال شحنات الأسلحة إلى حلفائها الحوثيين في اليمن، كجزء من صفقة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع السعودية)[9]. إن مثل هذا التطور إن صح في سياق تطبيع العلاقات ما بين البلدين ضمن فترة الشهرين المنصوص عليها في الاتفاق، فهو تحول يشي بصدق طهران في مسعاها لاستئناف العلاقات مع الرياض، ولكن الاستقرار الإقليمي لا يتعلق بالحوثيين وجماعة أنصار الله في اليمن، بل هناك فصائل أخرى تدين بالولاء لإيران ربما لم تكن ضمن صفقة التطبيع ما بين البلدين.

يمكن القول أيضا أن بداية المباحثات السورية-السعودية لاستئناف الخدمات القنصلية بين البلدين بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما قبل أكثر من عقد، أنها تأتي في سياق الفقرات غير المعلنة في الاتفاق السعودي-الإيراني، وتسوية للملف السوري وتحييده عن التدافع ما بين الرياض وطهران تمهيدا لعودة دمشق عضوا في جامعة الدول العربية.

[9] نص الخبر نقلا عن صحيفة وول ستريت جورنال على الرابط:
https://www.wsj.com/articles/iran-agrees-to-stop-arming-houthis-in-yemen-as-part-of-pact-with-saudi-arabi-6413dbc1

الموقف الأمريكي من الاتفاق السعودي-الإيراني غير واضح

ثالثا- الموقف الأمريكي-الإسرائيلي

قال المتحدث باسم البيت الأبيض جون كيربي أن السعودية أبقت واشنطن على اطلاع بشأن محادثاتها مع إيران لاستئناف العلاقات الدبلوماسية لكن الولايات المتحدة لم تشارك فيها بصورة مباشرة، مضيفا في تصريحات صحفية: "السعوديون أبقونا بالفعل على اطلاع بشأن هذه المحادثات التي كانوا يجرونها، تماما مثلما نبلغهم بأنشطتنا، لكننا لم نشارك بصورة مباشرة"[10].

تبدو الرؤية الأمريكية من استئناف العلاقات السعودية الإيرانية متحفظة من لدن بعض مؤسسات الإدارة في واشنطن، على الرغم من إعلان البيت الأبيض دعم الاتفاق على لسان المتحدث، وذلك أن الاتفاق يتناسب مع رغبة واشنطن في تهدئة صراعات الشرق الأوسط عبر الأطر الدبلوماسية، وقد شجعت إدارة الرئيس بايدن منذ قدومها على اعتماد الأطر الدبلوماسية في حل الخلافات وتجنب التصعيد العسكري، وفوضت دول المنطقة باتباع الإجراءات والخطوات الرامية لخفض التصعيد، لاسيما وأن واشنطن لا تستطيع أن تكون وسيطا أو ضامنا لاتفاقية أحد أطرافها إيران.

ربما يُعزز الاتفاق السعودي-الإيراني من دور الصين في المنطقة، ولكنه لا يُلغي الدور الأمريكي المؤثر على المستويين الأمني والاقتصادي، وخاصة في علاقاتها مع السعودية فقد أعلن البيت الأبيض عُقب الإعلان عن إعادة العلاقات السعودية - الإيرانية عن إتمام شركة بوينغ لصفقتين مع السعودية لتصنيع ما يصل إلى 121 طائرة من طراز 787 دريم لاينر, بقيمة تقديرية بلغت 37 مليار دولار[11].

يبدو أن أطروحة التقليل من الموقف الأمريكي في الاتفاق السعودي-الإيراني بمقابل تنامي الدور الصيني في الشرق الأوسط، خاضعة للتنافس السياسي ما بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، فأغلب مراكز الدراسات والمؤسسات الإعلامية الأمريكية ذات الميل الجمهوري تتهم إدارة بايدن الديمقراطية بالتقاعس عن حماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والسماح بدور صيني أكبر في المنطقة.

لكن وفي نفس الوقت، حين يجتمع الثلاثي (السعودي الإيراني الصيني) وهم رافضون للسياسات الأمريكية تجاه المنطقة القائمة على إحياء القيم الديمقراطية ومفاهيم حقوق الإنسان وترى فيها طريقة للتدخل في الشؤون

[10] الخبر نقلا عن موقع الحرة الإخباري بتاريخ 10 آذار/مارس 2023 على الرابط:
أول-تعليق-البيت-الأبيض-الاتفاق-السعودي-الإيراني-لإعادة-العلاقات/https://www.alhurra.com/saudi-arabia/2023/03/10

[11] خبر منشور على موقع CNN الإخباري بتاريخ 14 مارس / آذار 2023 متاح على الرابط:
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/03/14/white-house-announces-boeing-saudi-arabia-airplane-deal

الداخلية للدول، وعند الأخذ بعين الاعتبار التحالف الصيني-الروسي، والدور الإيراني في دعم العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، وحياد الرياض بشأن الأزمة الأوكرانية؛ نجد أن الاتفاق السعودي-الإيراني يقوي موقف الفواعل المناوئين للولايات المتحدة على المستويين الإقليمي والدولي.

ورغم الجدل حول الاختراق الصيني للمنطقة وتراجع الدور الأمريكي فيها أو العكس في أنموذج الاتفاق السعودي-الإيراني، فإن المؤكد والمشترك ما بين بكين وواشنطن أن لكلا الطرفين الرغبة والمصلحة الاستراتيجية في خفض التصعيد واستقرار الشرق الأوسط عند الحديث عن ضمان تدفق إمدادات الطاقة وأموال الاستثمارات وأمن القواعد العسكرية المنتشرة المنطقة.

يكاد يكون هناك إجماع سياسي في الداخل الإسرائيلي، على أن الاتفاق السعودي-الإيراني يمثل فشلا ذريعا للسياسة الخارجية الإسرائيلية، وهو بمثابة انهيار لجدار الدفاع الإقليمي الذي بدأت حكومته في بنائه ضد إيران، وأنه رسالة من الرياض تشير من خلالها إلى أن إسرائيل ليس لديها القدرة العسكرية في المرحلة الراهنة لتوجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية، وعليه اختارت الرياض المصالحة مع طهران مع تعزيز مسار إمكانية العودة للاتفاق النووي.

سبقت الاتفاقية السعودية-الإيرانية حوارات تطبيع العلاقات السعودية-الإسرائيلية، وكانت الرياض تفاوض واشنطن بضمانات أمنية ومساعدة في تطوير برنامج نووي مدني ورفع القيود عن مبيعات الأسلحة الأمريكية، بمقابل الانضمام إلى إتفاق إبراهام أسوة بالإمارات والبحرين حسب صحيفة نيويورك تايمز[12]، إلا أن الرياض فاجأت واشنطن وتل أبيب بالاتفاق مع طهران على استئناف العلاقات الدبلوماسية، ليبدو أن المواقف ظلت متباعدة ما بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، بالنظر إلى العلاقات الفاترة بين السيد بايدن وولي العهد السعودي محمد بن سلمان.

لطالما كان المسؤولون الأمريكيون حذرين من الجهود السعودية لإنشاء برنامج نووي مدني، لأنهم يخشون أن يكون ذلك بمثابة الخطوة الأولى نحو انتاج سلاح نووي، والذي قد تسعى الرياض للحصول عليه كضمان ضد إيران التي يحتمل أن تكون مسلحة نوويًا، فالمطالب السعودية بضمانات أمنية ومساعدات نووية من بين العقبات الهائلة أمام التوصل إلى اتفاق، حيث من المرجح أن يعارض بعض المشرعين في واشنطن هذه الإجراءات، في المقابل لا يزال هناك حذر في الرياض بشأن إبرام صفقة من شأنها أن تتعرض لانتقادات في العالم العربي وتؤدي إلى تفاقم التوترات مع إيران.

لا تتقاطع فكرة استئناف العلاقات السعودية-الإيرانية مع رؤية انضمام السعودية إلى الاتفاق الإبراهيمي التي تدفع إسرائيل باتجاهها وتضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لإتمام هذه الرؤية، فالعلاقات الإيرانية-الإماراتية لم تتأثر بعد عقد اتفاقية السلام ما بين أبو ظبي وتل أبيب، وربما عقد الاتفاقية في بكين قد يسرع من ضغط الرياض على واشنطن في طلب الضمانات الأمنية والبرنامج النووي بمقابل التطبيع مع تل أبيب حسبما نقلته الصحافة الأمريكية.

[12] Saudi Arabia Offers Its Price to Normalize Relations With Israel، By Michael Crowley, Vivian Nereim and Patrick Kingsley Published March 9, 2023.

إيران والمملكة العربية السعودية تتفقان على إقامة علاقات دبلوماسية بعد 7 سنوات

الخلاصة

شكلت العلاقات السعودية الإيرانية خلال العقد الماضي، بما تضمنته من تباين في المواقف وشدة في التناقض إزاء العديد من الملفات والقضايا الإقليمية، أحد أهم الملفات المهمة عند مناقشة المُعادلة الإقليمية للشرق الأوسط، فقد كان لها الأثر في العديد من أزمات المنطقة في كل من اليمن وسوريا ولبنان والعراق، كما وجدت امتدادها في السياقات الدولية؛ من خلال المساهمة في التأثير على الأحداث العالمية وترسيخ علاقتهما بالفاعلين الدوليين.

تشهد السياسة الخارجية السعودية سلسلة تحولات في الساحة الإقليمية الدولية، توصلت إليها الرياض بعد انخراطها في أزمات المنطقة طوال العقد الماضي، والتي مفادها؛ أن فرض المعادلة الصفرية في العلاقات الدولية بات أمرا في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً، وعلى رأس تلك الأزمات تأتي الأزمة في اليمن والعراق ولبنان، حيث أدركت السعودية أن استمرار انخراطها فيها، يُعد استنزافاً لقدراتها المالية ومقوماتها الاقتصادية وجهدها العسكري، ولذلك فهي تتحرك باتجاه حل الأزمة حتى في مرحلة ما قبل المحادثات مع إيران.

تعيش إيران عُزلة دولية وسط جُملة من التحديات والتهديدات، وفي ظل حالة من الفوضى السياسية والاجتماعية، التي تشهدها البلاد منذ اندلاع الاحتجاجات في 8 أيلول/ سبتمبر 2022. كانت تأمل طهران التوصل إلى اتفاق نووي مع إدارة بايدن، إلا أن الوقائع اللاحقة لمفاوضات فيينا أظهرت خلاف ذلك، وإلى جانب الضغوط الاقتصادية المُتفاقمة جراء العقوبات الأمريكية، لحث طهران على الامتثال إلى المطالبات بوقف برنامجها النووي ووقف تطوير صواريخها الباليستية. بالإضافة إلى المطالب الشعبية والاضطرابات السياسية والاجتماعية الداخلية، التي تُحمل النظام الإيراني مسؤولية حالة التردي في الأوضاع الاقتصادية بسبب انشغال السلطات بأزمات الخارج وتوجيه موارد الدولة لوكلائها في المنطقة.

يمثل استئناف العلاقات الدبلوماسية ما بين الرياض وطهران حدثا مهمًا للمنطقة، ومن أهم مكتسباته أنه سيخفض التوتر في العالم العربي ولكنه لن ينهيه، لاسيما وأن للتوتر فواعل داخلية في نماذج تأزيم في الدول الأربع وأبرزها الميليشيات الموالية لإيران، ولكنه مرهون بجملة محددات أبرزها مراجعة إيران لأدواتها الأمنية في السياسة

الخارجية، ومدى قبول الولايات المتحدة لدور صيني استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

لم تتضح بعد كافة تفاصيل الاتفاق السعودي-الإيراني وما هي ضمانات الوسيط الصيني ليكون الضامن لسير الاتفاق، والأهم ما هي طبيعة التنازلات التي قدّمها الطرفان الإيراني والسعودي لتسهيل استئناف العلاقات بينهما؟ لكن واقع المشكلات المعقدة التي جعلت العلاقة بين البلدين تتأزّم، ووجود أطراف عديدة غير راضية عن المسار الجديد، خاصة إسرائيل والولايات المتحدة، أقلّه بسبب دور الصين، قد يجعلان تسوية المشاكل أشد صعوبة مما تبدو عليه في الوهلة الأولى.

تمكّنت الصين من تحقيق إنجاز دبلوماسي كبير في الشرق الأوسط وسط حالة الجمود التي تهيمن على المنطقة، ونجحت في فرض نفسها كقوةً مؤثّرة على الساحة الدولية، وأظهرت أنها لن تتوانى عن التدخل سياسيًا حين تُملي مصالحها الاستراتيجية ذلك، وخفّفَت من وطأة الضغوط الممارَسة على حليفتها إيران. يمكن القول أن الوساطة الصينية بين السعودية وإيران بأنها أول تدخّل منفرد لقوة كبرى غير الولايات المتحدة الأميركية منذ انتهاء الحرب الباردة في العام 1990 لإعادة ترتيب أوراق الشرق الأوسط الأمنية واحتواء صراعات المنطقة.

لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت بكين ستقدّم أي ضمانات في حال أقدم أحد الجانبَين على خرق بنود الاتفاق، ولا سيما البند الذي تعهّدت إيران بموجبه باحترام سيادة الدول العربية ووقف التدخل في شؤونها الداخلية. لكن، ونظرًا إلى انتشار وكلاء طهران في كلٍّ من العراق وسورية واليمن ولبنان، يُعدّ التدخل الإيراني في هذه الدول أمرًا واقعًا. لذا، يبدو أن الضمانة الوحيدة هي ربما عدم رغبة أيٍّ من الجانبَين في إثارة حفيظة الصين عند هذا المنعطف الدقيق.

كانت وما زالت الحكومات العراقية المتعاقبة تجد نفسها مُجبرة على تحقيق التوازن ما بين علاقاتها بالسعودية وإيران، خشية من ترجيح كفة أحدهما على الآخر، فقد اعتمدت أغلب الحكومات على أشكال مختلفة من الدبلوماسية للتعامل مع الدولتين، قبل أن تتحول لاحقاً إلى مسار "الاقتصاد مقابل الأمن"، وفيه تنخرط الدول العربية لا سيما السعودية بعلاقات اقتصادية مع العراق مقابل محاولة دفع الحكومة الفصائل المسلحة للتهدئة مع دول الإقليم.

قد يكون العراق الذي استضاف عدة جولات من الحوار السعودي الإيراني، أحد أكثر الساحات استفادة من عودة العلاقات بين الدولتين، ذلك أن انخراط الدولتين في علاقات اقتصادية مُباشرة، يُعزز قدرة العراق على تحقيق إنجازات مماثلة على المستوى الإقليمي، وهذا في الواقع ما يأمل به العراق وعبر عنه في مؤتمر بغداد بدوريته، حيث أزماته الاقتصادية وتردي الخدمات إلى جانب أزمة الطاقة والكهرباء فيه، تتطلب منه أوسع قدر من الشراكات لمعالجتها واستعادة ثقة الشارع العراقي في نظامه السياسي.

على الرغم من أن الاتفاق السعودي الإيراني سيواجه امتحانه الأول في اليمن على الأرجح، فإن العراق سيشكّل حقل الاختبار الأساسي لهذا التقارب على المدى الطويل. لقد حصدت طهران نفوذًا ملحوظًا في بغداد، الأمر الذي أثّر ليس فقط على المصالح السعودية في الآونة الأخيرة، بل أيضًا على أمن المملكة. ويُعتقد أن الطائرات المسيّرة التي استهدفت منشآت نفطية سعودية في العام 2019, والقصر الملكي في الرياض في العام 2021 قد انطلقت من داخل العراق. يُضاف إلى ذلك أن شبكة الميليشيات والمجموعات المسلحة التي أنشأها ودرّبها وجهزّها الحرس الثوري الإيراني في العراق هي في صدد الانتشار بقوة على مقربة من الحدود العراقية السعودية.

إن نجاح الاتفاق السعودي-الإيراني الذي أُبرم بوساطة الصين يمكن أن يحقق مكاسب مباشرة ومستقبلية، ومن المكاسب التي يُحتمل أن تتحقّق في القريب العاجل تحويل الهدنة الراهنة في اليمن إلى حل سلمي دائم. أما النتائج البعيدة المدى المُحتملة فتشمل تسهيل حدوث انفراجات سياسية تدريجية في كلٍّ من العراق ولبنان، وتمهيد الطريق أمام عودة سورية إلى كنف جامعة الدول العربية، وإفساح المجال أمام إيران ودول الخليج للتفاوض الجاد حول الترتيبات الأمنية في الخليج.

www.orsam.org.tr | orsamorgtr